

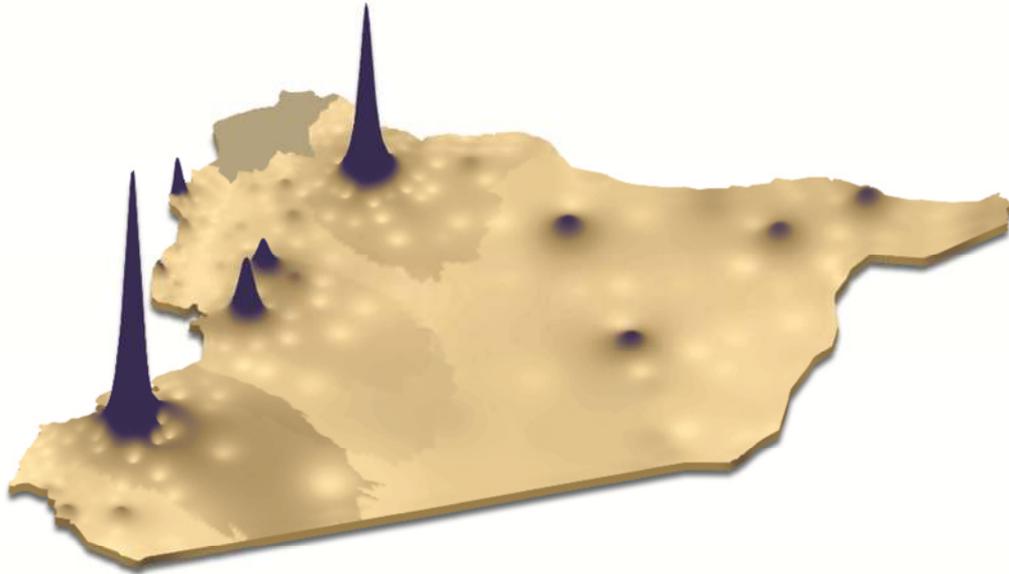
ملخص تنفيذي

1. الخلفية

قد تتمثل الإجابة التبسيطية بأن صدور قانون التخطيط الإقليمي (26/2010) وإعداد الإطار المذكور قد بدأ بالفعل قبل حدوث الأزمة الداخلية! لكن مع ذلك، فإن نتائج الدراسات التي وضع على أساسها الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، أظهرت من جهة وبجلاء اختلالات التنمية المكانية وأوجه الضعف في المنظومة التخطيطية الوطنية الناجمة عن تغييب البعد المكاني في التخطيط واعتماد الحلول الجزئية والمتردة وما يسمى بالإسعافية، كما بينت من جهة أخرى أن العديد من الفرص والإمكانات الكامنة يمكن في حال استغلالها أن تحقق شمولية التنمية لمجمل شرائح وفئات المجتمع السوري وتوازن واستدامة التنمية مناطقياً.

تمر سورية بأدق وأصعب مراحل التطور. بفعل تداعيات تأزم السياق الجيوسياسي والجيواقتصادي العالمي (وأزماته الأربع المستمرة من أزمة الطاقة وأزمة الغذاء إلى الأزمة الاقتصادية-المالية، ومروراً بأزمة المناخ)، وبفعل حالة عدم الاستقرار الإقليمي والتي ليس أقلها استمرار الكيان الإسرائيلي في احتلال الأراضي العربية بما فيها الجولان واستنزاف موارده، وتناقضات وصراعات النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية في المنطقة، ناهيك عن الأزمة الداخلية التي تمر بها سورية منذ العام الفائت. والسؤال الغائب الحاضر: ما معنى إعداد إطاراً وطنياً للتخطيط الإقليمي في هذه المرحلة الحرجة؟

المخطط 1. تبين الناحج المحلي الإجمالي مكانياً بحسب النواحي



فعلى سبيل التحديد لا الحصر، لا يكفي سعر ريبطة الخبز المباعة في سورية بأقل من 10 سنت (15 ليرة لريبة خبز وزن 1550 غ) لتغطية ثمن تغليفها في دول الجوار، ناهيك عن دعم المحروقات، ومجانبة وإلزامية التعليم ليس فقط الابتدائي بل لكامل حلقات التعليم الأساسي، والخدمات الصحية للقاحات والأودية النوعية المجانية، بالمقابل، فإن اتجاه النمو السائد في سورية لم يول الأهمية المطلوبة لمعالجة الاختلال المكاني الناتج عن التركيز الكبير للسكان وللاستثمارات في محور دمشق حلب وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. علاوة

لقد عمدت سورية في إطار وضع وتعزيز أسس التنمية المستدامة ضمن مبادئ النموذج التنموي السوري، إلى صياغة استراتيجيات وتنفيذ سياسات عامة ونوعية عديدة، وفعلياً، ما زالت الدولة ومنذ ستينيات القرن المنصرم تتبع نهج التنمية الشاملة بمكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، بالاستمرار على سبيل التحديد في مجانية التعليم والصحة ودعم أسعار العديد من مدخلات الإنتاج والسلع وتحقيق الأمن الزراعي والمائي والغذائي والبيئي الخ. وذلك على الرغم من العقبات التي تواجهها العملية التنموية كصيرورة على المستوى الكلي والاستراتيجي وعلى المستوى القطاعي.

حالة الوفرة النسبية إلى الندرة المتزايدة خاصة مع استمرار اختلالات التنمية المكانية.

إنّ القليل قد أجز في سبيل تصحيح خلل التوازن التنموي سابق الذكر أو في مجال توجيه نمو المدن والبلدات خلال الحقبة التخطيطية الماضية. ويمكن تالياً وصف نسق النمو المكاني الذي كان سائداً "بالطبيعي". أي دون الكثير من التدخّلات البشرية الواعية. لا بل السلبية أحياناً فما معنى تحقيق معدل نمو اقتصادي حتى ولو تجاوز ضعفي معدل النمو السكاني إذا كان ذلك على حساب استنزاف الموارد الناضبة وعدم استغلال المستدام منها. أو كان النمو الاقتصادي مترافقاً مع فاقد تنموي متمثل بنسب مرتفعة من الهدر أو بالتزامن مع تسجيل معدلات تدهور بيئي مرتفعة ليس فقط تتلاشى معها عوائد النمو لكنها هي بالأصل غير قابلة للتراجع. إن المسألة الجوهرية التي يتصدى لها الإطار تكمن في تفعيل وزيادة رأس المال الحالي المتمثل بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والفيزيائية والبشرية وتعظيم الاستفادة منها مكانياً وضمن معايير الاستدامة على المستوى الكلي. والمعبر عنه بجلاء في القانون 26 لعام 2010 من خلال تعريف الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي "هو مجموعة الاستراتيجيات العامة والمبادئ التي توجه وتكامل بين مبادرات التنمية الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية المركزية في الجمهورية العربية السورية". والذي يؤكد على ارتباط الخطط التنموية القطاعية سواءً الخمسية أو السنوية بمضمون الإطار الوطني. حيث ينصّ حرفياً "تلتزم كل خطط ومشاريع التطوير القطاعية والعمرانية العائدة إلى مختلف الجهات العامة والخاصة والتي يكون لها تأثير مكاني على المستوى الإقليمي بمبادئ وتوجيهات خطط التطوير الإقليمي الصادرة وفق هذا القانون".

تتمثل أهمية الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بأنه يعالج اختلالات التنمية المكانية المتزايدة عبر العقود المنصرمة ويسعى إلى الحفاظ على المكتسبات الحالية وتعزيزها من خلال رؤية مكانية متوازنة ومستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال المكون البيئي وحقوق الأجيال القادمة. بحيث يضمن تنفيذ محاور هذه الرؤية تحقيق الأمن المجتمعي لسورية ومكوناته المختلفة.

عن معاناة الجزء الشمالي الشرقي من التأثيرات المناخية والجفاف ونقص المردود الزراعي. وبقاء منطقة البادية الواسعة دون استغلال فعليّ وتعيش واقعا دون مستويات التنمية المقبولة.

إن اختلال التوزيع السكاني والتنموي في الخارطة السورية يؤدي بدوره إلى فقدان المدن السورية لأجهاث النمو العمراني الواضحة. حيث تنتشر المدن على المحاور الطرقية وبنشئ الأجهاث دون تمييز وظيفي أو هدف اقتصادي واضح. ومع مزيد من التعدي على الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية والتراثية الهامة لمستقبل سورية. خاصة مع استمرار الأزمة الداخلية. فهل يمكن على سبيل المثال القبول بتضخم السكن العشوائي أو الفاقد التنموي المتمثل باستنزاف الموارد الطبيعية والبشرية دون معالجات جديّة لهذه المشاكل الراهنة؟

إن السياق أعلاه لم يمنع وباستفتاء شعبي من إعادة تجديد الخيار المجتمعي لدور الدولة في رسم وتحقيق التنمية المتوازنة في الدستور الجديد (الذي ينص حرفياً في مادته الثالثة عشرة، فقرة 2: "تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة"). بالتوازي مع تعديل التشريع الخاص بالإدارة المحلية (مرسوم 107/2011). والذي يعتبر نقلة نوعية لجهة إعطاء السلطات المحلية صلاحيات أوسع وتوليها مهام التنمية المتكاملة في المحافظة ضمن إستراتيجية تعتمد على التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى كل التجمعات السكانية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة سكان المحافظة وبين الأرياف والمدن.

2. الأهداف الاستراتيجية للإطار الوطني

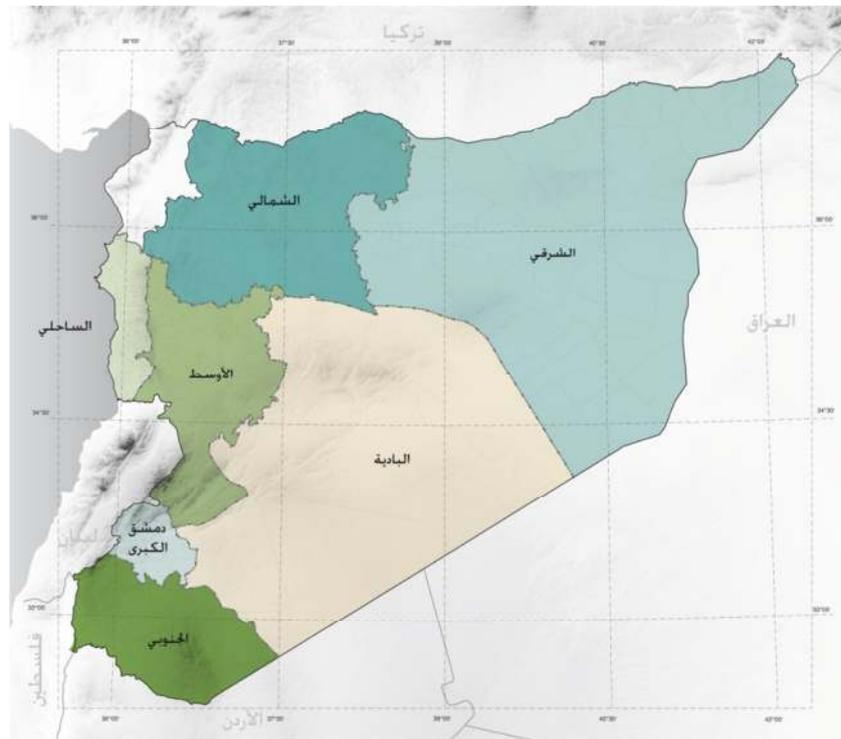
في ظل تزايد الضغط السكاني على الموارد الطبيعية سواءً على المستوى الكلي أو المحلي. فإن استمرار الأجهاث السابقة للتنمية (لا بل النمو) تعني فيما تعني استمرار الاختلال المكاني الناتج عن التركيز الكبير للسكان وللإستثمارات في جزء محدود من الخارطة السورية. (المحور الشمالي الجنوبي الواقع غرب سورية). وتأثيرات هذا التركيز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. مع استمرار معاناة المحافظات الشرقية على سبيل التحديد من التأثيرات المناخية وأثار الجفاف. ونقص المردود الزراعي. وحولها إلى منطقة متدهورة اجتماعياً وطاردة للسكان. وبما لا يتناسب مع وزنها النسبي في توليد "مصادر" الناجح الوطني. أو بقاء المنطقة الواسعة من الخارطة المحصورة بين الجزئين الشمالي الشرقي والغربي والتي تشكل البادية معظمها تعيش واقعا من العزلة دون مستويات "الإستثمار" الممكنة والمقبولة. إن الضغط على الموارد المتاحة سيجعل سورية تنتقل من

3. المكونات الأساسية للإطار الوطني وتأثيراتها المستقبلية

1.3 تحديد سبعة أقاليم تخطيطية: التخطيط البيئي المنبثق من الأقاليم وباتجاه الأقاليم

إن بلورة تصنيف الأقاليم التخطيطية السورية في سبعة أقاليم والتي وافق عليها المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي، تعتبر من أحد أهم الأسس الذي ستجعل من عملية التخطيط الإقليمي أكثر تناسقاً مع المعطيات المختلفة المشكّلة للأقاليم، وتوفر الأرضية المشتركة للخطط الإقليمية. كونها تفسح المجال أمام التخطيط العلمي والمتكامل لمنطقة متجانسة ومبنية على معايير تعكس المعطيات الطبيعية والخصائص الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية، والواقع والمتطلبات التنموية، والمعيّار العمراني والمدينة المركزية في الإقليم، ومعيّار الحدود الإدارية (حيث اعتمد الإطار الوطني على شبكة الحدود الإدارية ذات المقياس الأصغر، أي شبكة النواحي)، مع ضمان التنسيق بين الأقاليم وعدم تعارضها مع التوجهات الوطنية، واندماج سياسات التنمية المحلية المكانية مع المحيط الإقليمي.

الخطط 2: الأقاليم التخطيطية السبع في سوريا



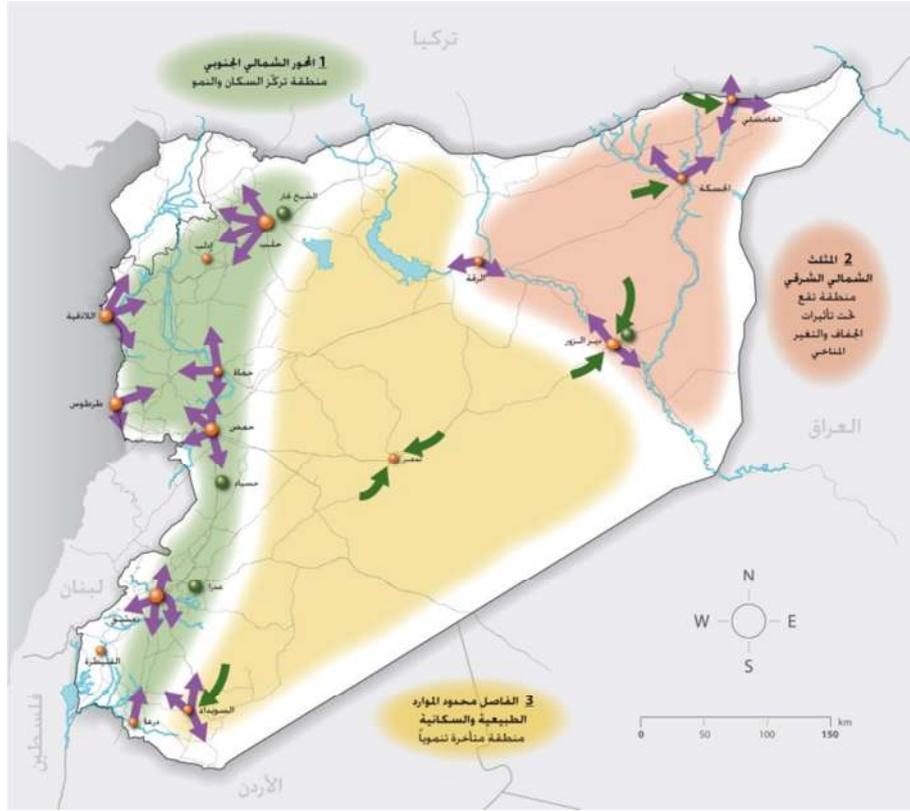
3.3 الانتقال من مفهوم نشر التنمية إلى الأقطاب التنموية

لقد عمدت سورية في إطار وضع وتعزيز أسس التنمية المستدامة ضمن مبادئ النموذج التنموي السوري، إلى صياغة استراتيجيات وتنفيذ سياسات عامة ونوعية وتعزيز دور المؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة وإنشاء الجديد منها. وذلك بالتوازي مع التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والالتزام بتنفيذ مكوّناتها بما فيها إنشاء وتطوير الهياكل المؤسسية وتنفيذ البرامج والمشروعات والخطط. وفعلياً ما زالت الدولة ومنذ عقد الستينيات من القرن المنصرم تتبع نهج التنمية الشاملة بمكوّناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وذلك على الرغم من تباين الأولويات فيما يتعلق بأسس التنمية المستدامة بحسب الجهة المعنية، وتميّز وعي الفاعلين. حيث يولي البعض الاهتمام الكبير بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وزيادة حصة نصيب الفرد من الدخل الوطني على حساب القضايا التنموية وعلى حساب زيادة معدلات التدهور البيئي. ودون أن تتكامل على الدوام الإستراتيجيات المطبقة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. فبالرغم من أن الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) قد حققت نقلة نوعية بتعزيز المكتسبات التنموية المتحققة في العقود السابقة واستثمار محركات النمو المستدام والمتنوع وذلك بإفراد مكون خاص يعنى بالتنمية المستدامة في سورية. إلا أن الإطار المؤسسي والسياساتي الناظم لم يحقق كامل الأهداف الطموحة بما فيها التطبيق الفعلي والشامل لنهج "اقتصاد السوق الاجتماعي". ليس فقط بفعل السياق الدولي المتأزم وهيمنة الفكر الليبرالي على المستوى العالمي وسياسات تحرير التجارة المتبعة في سورية. بل أيضاً لعدم تكامل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الدوام مع الخطط الخمسية وتنفيذها في سورية. خاصة في ظل غياب مفهوم التخطيط الإقليمي واقتصاره في أحسن الأحوال على الأداء الفردي للجهات الإدارية في المحافظات.

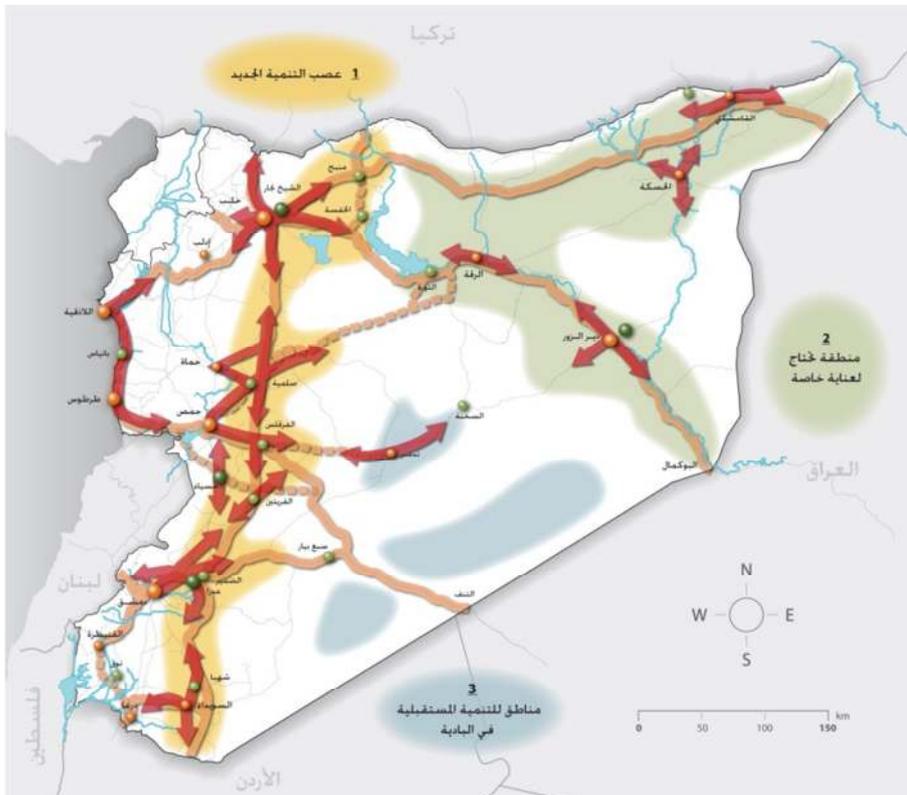
2.3 روابط سورية الإقليمية (Supra-regional): المياه والنقل والطاقة

يلور الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي مكانة سورية الجيو-اقتصادية ضمن الفضاء الإقليمي بمعناه الواسع والذي تتمثل خلفيته بمنطقة البحور الخمس (من المتوسط والأحمر إلى الخليج العربي وبحر قزوين والأسود). كون السياق العالمي والإقليمي الحالي والمستقبلي يمثل المدخل الرئيس لمشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي ويؤثر جوهرياً على سورية ككل ومحاور التنمية القطاعية والجغرافية. فسورية وبحكم انتمائها الجغرافي لمنطقة تربط بين القارات الثلاث وتجاذب فيها وعليها تنازعات القوى الكبرى. مدعوة أكثر من أي وقت مضى لبلورة رؤية تنموية تتفاعل فيها مكانتها الجيوسياسية وتدار مواردنا باستراتيجية تسمح بتعظيم منافعها بما فيها الاقتصادية وبشكل صاعد وبالاستفادة من التغيرات البيئية على المستويين العالمي والإقليمي. فبعد تحليل التحولات الجارية والبارزة العالمية والإقليمية، يعرض هذا المحور العلاقة المائتة مع المحيط الإقليمي وأهمية التعاون الإقليمي بما يضمن المصالح السورية العليا وإبراز استنزاف الكيان الإسرائيلي لموارد الجولان المحتل. كما المشاريع الإستراتيجية والتنموية المتاحة ومحاور التفاعل بين السياق العالمي والإقليمي مع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي. والمتمثلة بمحاور التجارة الرئيسية الإقليمية والدولية من خلال منظومة النقل المتكاملة والتي تُفَعِّل من مكانة سورية كبلد لولوج دول الخليج العربي إلى المتوسط وكرابط بين دول شمال وجنوب سورية. والمشاريع الطاقوية عبر الدول. حيث يبين تحليل مكانة سورية كبلد يقع في صلب النظام النفطي والغازي العالمي. أهمية عدم اختزال دورها كبلد عبور بل تأمين الإمدادات الطاقوية لاحتياجاتها المحلية ولعب دور "الموزع" (hub) من خلال بناء شبكة النفط والغاز بالتعاون مع دول الخليج لتأمين الإمدادات من العراق والسعودية وإيران باتجاه المتوسط. وبناء مصفاتي النفط.

المخطط 3. التمثيل الراهن للتنمية في الخارطة السورية وإجاهات النمو العمراني السائدة



المخطط 4. منهج التنمية الوطني المعتمد



التحديات. فعلى سبيل التحديد تم احتساب الناجح المحلي على مستوى الأقاليم وتطوير مؤشر الحرمان من فرص التنمية وذلك بهدف وضع الاستراتيجيات والمشاريع التي تدفع باتجاه التنمية الاقتصادية المتوازنة. وتخفيف التفاوتات الاجتماعية وتفعيل أقطاب التنمية للنهوض بكافة المناطق وتخفيف التفاوت الإنمائي الاجتماعي.

6.3 المياه والزراعة والتنمية

في قطاع المياه. تم اقتراح خمسة محاور أساسية للتنمية إضافة إلى المحور التنموي الأساسي القائم (حلب-حمص-دمشق-درعا). وبالإضافة إلى دراسة أهم المكونات والمشاريع التنموية في القطاع المائي وأهمية حماية الأراضي الزراعية والموارد المائية. تم تحليل كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المائية (بين الأحواض) وفي مجال التنمية الزراعية المثلى. حيث تم التركيز على المحور التنموي شمال-جنوب. والمحور التنموي للجزيرة السورية. إضافة إلى المنطقة الزراعية الخاصة أغروبوليس.

7.3 فرص تنموية في أقطاب واعدة: قانون الاستثمار قيد التعديل

بيّن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي أهمية الاستثمار الموجه. أي استئناس منح الرخص الاستثمارية لكن وفق الرؤية المكانية الجديدة وبعيداً عن مناطق الاستقطاب التقليدية التي باتت تعاني من عبء التركيز التنموي ومن تحديات بيئية وعمرانية كبيرة. وبما يفسح المجال أمام إعادة الإنتاج العمراني لهذه المراكز على أسس التنمية الانتقائية والمستدامة. إن توفير شبكة مترابطة من الأقطاب التنموية الرئيسية والثانوية سيسهم في تركيز جهود التنمية واستثمارات القطاعين العام والخاص ضمن نطاقات جغرافية مُركّزة. تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن إدارتها. وفي الاستفادة من الإجراءات البيئية وتطبيقها على الشريحة الواسع من الاستثمارات.

8.3 المدن والمناطق الصناعية ضمن الرؤية المكانية

تم التركيز كذلك على أهمية متابعة تنفيذ المناطق الصناعية والحرفية التي لحظها الإطار على مستوى الوحدات الإدارية. والمناطق الصناعية المخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة للأنشطة الصناعية والإنتاج الزراعي المنتشرة في كل أرجاء سورية. إضافة إلى المدن الصناعية التي تمت بلورتها استكمالات للمدن الأربع الحالية وذلك بهدف تأمين البنية التحتية لقطاع الصناعة كمحرك أساسي لنمو بقية القطاعات الاقتصادية وللنمو الكلي المستدام.

يقود التوصيف السابق إلى أهمية تطبيق مفهوم التنمية في سورية لتحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي وزيادة رأس المال المحلي المتمثل بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة البشرية والطبيعية والمادية وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات وقف الهدر والفاقد التنموي ومعدلات التدهور البيئي والارتقاء بسلسلة القيمة للمنتجات والخدمات وتوسيعها بمنتجات نوعية لا تستنزف المزيد من الموارد. أي الانتقال من مفهوم النمو أو بأحسن الأحوال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكلها العام ونشر التنمية جغرافياً إلى مفهوم القطب التنموي من خلال الاستثمار المجدي للمكان (بمعنى المجال) وبما يضمن استمرار المنافع المكتسبة وتحقيق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي المستدام بأبعاده الاجتماعية والبيئية ودون هدر الموارد في المنطقة المعنية. وبما يصون حقوق الأجيال القادمة. فتنمية الموارد واستغلالها مكانياً في مسار صاعد يعني صيانة المنطقة من الاستنزاف بالتزامن مع آليات التدخل الأخرى (كأنظمة الاستثمار والضرائب) في المناطق التي تتميز بمواردها وتكامل مشاريعها التنموية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

4.3 المحاور التنموية: فك "اختناق" محور دمشق حلب الحالي، واندماج المناطق السورية فيما بينها، وتفعيل مكانة سورية الجيو-اقتصادية

يصيغ الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي شبكة من المحاور التنموية والتي تحقق التوازن المكاني على مستوى سورية بموائمة مستويات ثلاث تموضع الموارد. وتباين النشاط الاقتصادي. وتوزع الكثافة السكانية. إذ يمكن لهذه الشبكة المبنية على محاور النقل أن تستثمر الحركة المتصاعدة للنقل الدولي عبر الموقع الاستراتيجي لسورية. وأن تعمق الربط بين الأقاليم السورية وتدمج الكثير من المناطق الواعدة. حيث يقترح التقرير محوراً تنموياً رئيسياً موازياً للطريق الحالي بين درعا ودمشق وحلب. ويبعد عنه باتجاه الشرق عشرات الكيلومترات وليس بمحاذاته حيث يتفرع منه لكل من جهة الشمال والجنوب شبكة طرق فرعية تشكل كل واحدة منها دلنا للتنمية تفك الضغط عن مدينتي حلب ودرعا وتُفَعِّل مكانة سورية مع كل من الأردن وتركيا. بالإضافة إلى شبكة فرعية تهدف إلى دمج المنطقة الشرقية ببقية الأقاليم. واندماج المنطقة الساحلية ببقية الأقاليم.

5.3 الناتج المحلي على المستوى المكاني، ومؤشرات الحرمان

انطلاقاً من أن كافة التحديات التنموية التي تواجهها سورية لها أبعاداً مكانية. فقد ارتكز الإطار الوطني إلى قاعدة بيانات مكانية فريدة قامت الهيئة بتطويرها بحيث تضم بيانات متكاملة ذات أساس مكاني ضمن نظام

المعلومات الجغرافية وعلى مستوى الناحية. وتشكل الأساس الضروري لصياغة وتنفيذ الخطط اللازمة لمعالجة

9.3 رسم معالم اتجاهات نمو النشاط العمراني

حيث تناول الإطار الوطني للنشاط العمراني بمعناه الواسع، والذي يشمل مختلف أوجه النشاط البشري غير المعتمد على الزراعة، وتلعب فيه المدن دور المحرك الأساسي للاقتصاد والنمو لجماعات بشرية تتسع باستمرار. إن الانتشار الراهن للنشاط العمراني في سورية استند في عمومها لحقائق ومعطيات تاريخية وطبيعية، راكمت الأنشطة العمرانية على محاور جارية وفي نطاقات رطبة غنية بالموارد المائية، لكن تحديات الزيادة السكانية وحركة التمدين التي ستستمر عقوداً طويلة، بالإضافة إلى تدهور المعطيات والمصادر الطبيعية تدفع باتجاه خيارات جديدة للتنمية العمرانية. تتمحور حول تفعيل آليات جذب السكان نحو المناطق الغنية بالموارد المائية، لكن المعزولة بحكم مسارات الحركة الراهنة، بالإضافة إلى إمكانية توجيه التنمية العمرانية نحو الأطراف الغربية للبادية ومواكبة هذا التوجه الاستراتيجي مع خطط استخراج المياه. إن من غير المقبول بالنسبة لإطار الوطني استمرار مسار النمو العمراني في المناطق السهلية المكتظة والمتدهورة بيئياً، كما أن استمرار النمو في دمشق وحلب بات يشكل تهديداً تنموياً متعدد الأوجه، سواء لفرص التنمية في باقي الأقاليم والمناطق السورية، أو في تدهور المحيط الطبيعي للحاضرتين الكبيرين وعجزه عن تلبية الطلب المتزايد على الموارد من خلال المتجدد منها، أو حتى من التراجع في قدرة الأنظمة العمرانية لهاتين الحاضرتين على تلبية التراكم المتزايد للخدمات المركزية والسكن العشوائي والبنية التحتية. إن الدور الأساسي لمحاور التنمية في هذا المجال يتنوع بين استقطاب السكان نحو المناطق العمرانية الواعدة لغناها بالموارد الطبيعية، بعد تحسين ارتباطها بخطوط التجارة والنقل المحلية والإقليمية، أو عبر تطوير نويات عمرانية واعدة على محاور التنمية الوطنية وتوفير موارد منقولة لها بما يكفي للطلب العمراني المتوقع.

4. هيكل التقرير

يتضمن التقرير تسعة فصول، حيث يشرح **الفصل الأول** أهداف الإطار ويناقش فكرة التخطيط المنبثق من الأقاليم، فبناءً على تحليل مؤشرات التنمية البشرية والاقتصاد "خت الوطني" وأهمية الانتقال من مفهوم نشر التنمية "بأي ثمن" إلى مفهوم أقطاب التنمية المرتكز على تعظيم المنفعة من استغلال الموارد المكانية، اعتمد الإطار الوطني عدداً من المعايير والتوجهات التي أفضت لخارطة تعيين الأقاليم التخطيطية النهائية، حيث صنفت سورية تخطيطياً بسبعة أقاليم تغطي كامل الأراضي السورية بحافظاتها الحالية الأربعة عشر.

يأتي **الفصل الثاني** كمدخل كلياً للفصول التي تليه، كونه يبرز مكانة سورية ضمن الفضاء الإقليمي بمعناه الواسع والذي تتمثل خلفيته بمنطقة البحور الخمس (من المتوسط والأحمر إلى الخليج العربي وبحر قزوين والأسود)، والروابط التجارية والمشاريع عبر الدول من الطاقة إلى المياه والنقل.

بينما يعالج **الفصل الثالث** المسألة السكانية بأبعادها الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية (التكوين المهني وفرص التشغيل في سوق العمل والوافدين إليه والنمو) والتنمية البشرية (الهرم السكاني وقطاعي الصحة والتعليم والخدمات)، والهجرتين الداخلية والخارجية (المغتربين السوريين والعمالة المهاجرة من سورية والوافدة إليها).

ثم يفرد التقرير **فصله الرابع** لتوزع النشاط الاقتصادي بحسب المناطق بحيث يظهر لأول مرة الناتج المحلي المكاني، كما يُطوّر منهجية مركبة لتحليل المؤشرات الاجتماعية وأهمها مؤشر الحرمان، ودور محاور التنمية في إعادة التوازن وتصحيح الاختلالات السابقة بحيث تصبح هذه المحاور مناطق وأقطاب تنمية ذاتية الدفع ومندمجة بتوازن مع بقية الأراضي السورية.

ليأتي **الفصل الخامس** ويعالج مسألة إتاحة الموارد الطبيعية بمحور المياه (والزراعة)، فبعد تحليل منحنى العرض والطلب على الموارد المائية قطاعياً ومكانياً بما فيها المشاريع الكبرى لتأمين المواءمة المكانية، يبين الفصل أهمية اعتماد الأسس المنهجية للتنمية الزراعية ضمن الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وارتباطها بالمحاور التنموية، حيث يظهر بجلاء العلاقة الترابطية بين المحاور التنموية المقترحة ومولدات الطلب المائي الرئيسية.

وينفرد **الفصل السادس** لصياغة دور جديد وفاعل لإرث سورية الحضاري والمتمثل بالتراث الطبيعي والثقافي ومكون السياحة، وذلك من خلال تلازم وتكامل مبدئي التنمية من خلال الحفاظ على التراث وتعظيم القيمة الاقتصادية والمجتمعية لهذا التراث (مواقع التراث المستهدفة)، حيث يبلور الفصل مسارات ومواقع ذات أولوية تنموية في كل إقليم ومقترحات لإدارة هذه المسارات والتي تمثل جزءاً أساسياً من كوربورات التنمية التي يقترحها التقرير (المحاور).

وينفس منهجية الفصل الخامس، يبين فصل الطاقة **كفصل سابع** دور هذا القطاع في النموذج التنموي المعتمد لغاية الآن وضرورة تحقيق المواءمة بين العرض والطلب على مصادر الطاقة ومرتكزات الرؤية المطلوبة تنموياً ومكانياً من خلال الأولويات ومشاريع النهوض التنموي المطلوب في قطاع الطاقة كشرط أساسي لتحقيق معدلات النمو المستدام والشامل جغرافياً وعبر الأجيال.

وبهدف تغطية مكونات التنمية المكانية الأخرى، يتصدى **الفصل الثامن** إلى أربع نقاط: الأولى تتعلق بتوجهات التنمية العمرانية وفرص التغيير العمرانية بإدخال مفاهيم جديدة لإدارة المدن وخطة الارتقاء بالسكن العشوائي، خاصة وأن عدم التصدي الجذري لها يعني استمرار غياب التنمية الشامل لا بل علامة فشل النموذج التنموي من أجل كل السوريين. الثانية تقترح خارطة مكانية للتنمية الصناعية والتي تتضمن فيما تتضمن أهمية متابعة تنفيذ المناطق الحرفية على

مستوى كل مدينة وقرية. والمناطق الصناعية المخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة للأنشطة الصناعية والإنتاج الزراعي والمنتشرة في كل أرجاء سورية. والمدن الصناعية بلورتها استكمالات للمدن الأربع الحالية وذلك بهدف تأمين البنية التحتية لقطاع الصناعة كمحرك أساسي لنمو بقية القطاعات الاقتصادية وللنمو الكلي المستدام. الثالثة مخصصة للبحث العلمي وتأهيل الموارد البشرية. حيث تبين التوجهات الوطنية للبحث العلمي والموارد البشرية من منظور مكاني. الرابعة تبلور دور قطاع النقل في تحقيق الرؤية التنموية للإطار الوطني وذلك باعتبار مشاريع النقل مشاريع ذات عائد تنموي. والانطلاق في وضع خطة العمل التنموية في قطاع النقل من المحاور ذات الأهمية الوطنية ونقاط العبور الدولية المرتبطة بها. بحث متكامل منظومة النقل بكامل قطاعاتها الفرعية. مع التركيز على الاستثمارات في مجال البنية التحتية لقطاع النقل ذات الطابع المكاني.

يخلص التقرير في فصله التاسع إلى مجمل التوجهات التي توصل إليها الإطار الوطني في مختلف القطاعات. كما يحاول رسم معالم الإجراءات العملية والتطبيقية التي تترتب عنه بمختلف المستويات الإدارية المركزية والمحلية. حيث يبين تأثير محاور التنمية المقترحة على اتجاهات النمو المستقبلية بما فيها النمو العمراني ودور محفزات الاستثمار في تحقيق التنمية المتوازنة. وانطلاقاً من المنهجية العلمية المتكاملة ومن التجارب السابقة. وسعيًا لتحقيق الشروط المثلى لتنفيذ ما أتى به هذا الإطار يبين الفصل التحديات التشريعية والتحول للامركزية في التخطيط والإدارة. ومحددات نجاح مصفوفة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي كمنظومة متكاملة من المشاريع الاستراتيجية والخطط النوعية. تنفذ ضمن مراحل زمنية متتالية لغاية فترة نفاذ الإطار الوطني للأجل 2030.

فضلاً عن الأهمية البالغة لتبني الحكومة والفاعلين الرئيسيين في التنمية المكانية للإطار وتوجيه الاستثمارات المطلوبة بما فيها استثمارات القطاع الخاص لتنفيذ مفردات المصفوفة. يبين أهمية دور اللامركزية وآليات الحكم المحلي. ليس فقط كونها المعنية كوحدات إدارية بالتنفيذ بل أيضاً لضمان آليات المراجعة والتصحيح على مستوى المشروع والخطة المعنية. وبالتالي تتبع تنفيذ الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي بخطته التفصيلية اللاحقة وتعديل ما يلزم في الإصدار الثاني للإطار الذي من المفترض أن يتجاوز عوائق "النسخة" الأولى والسياقات الجديدة المستجدة.